

أصول الخطأ

في الشبهات المثارة ضد الإسلام وثوابته

أحمد بن يوسف السيد

تصدير :

كثيرةٌ هي العقول التي أفرزتها البشرية لتقود توجهات ملايين الناس لسنوات وسنوات، وسواءً أكانت تلك القيادة في الخير أم الشر إلا أن العاقل يسعىٰ للنظر في أيٍ منها وعرضه علىٰ أوليات الفكر القويم والرأي السديد ليرىٰ مدىٰ اتساقها مع العقل والفطرة ومدىٰ خلوها من التناقض في ذاتها من عدمه.

ولذلك: كانت الحاجة الماسة لمثل هذه السلسلة من (أطروحات فكرية)...

وفي هذا الكتاب نطالع تلخيصًا قيمًا لأصول الخطأ التي يقع فيها المشككون في وجود الخالق أو الإسلام، وتأتي أهمية هذا الكتاب من سببين، أولهما ندرة مَن تولىٰ اختصار هذه الأصول بطريقة منظمة واعية بأحدث ما وصلت إليه شبهات المشككين اليوم، وثانيهما الخبرة التي تميز بها الكاتب أحمد بن يوسف السيد وفقه الله، حيث له باع طويل في محاورة المتشككين علىٰ مختلف ألوانهم، منذ برنامجه (كامل الصورة) وإلىٰ تأسيسه للمشروع الناجح (صناعة المحاور) الذي شارك فيه الآلاف من مختلف بلدان العالَمين الإسلامي والعربي، فالله نسأل أن يكتب به النفع والفائدة والقبول.

مركز دلائل

* * *

مقدمة...

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على نبينا محمد، وعلى آله، أما بعد:

ففي ظل انتشار الشبهات المثارة ضد الإسلام وثوابته، وتوسُّعِ دائرة المتأثرين بها، الغافلين عن إدراك مواضع الغلط فيها؛ فإن الحاجة تمسّ إلى تعميم معرفة القواعد الكاشفة عن أصول الخطأ في شبهات المشككين واستدلالاتهم.

- ولأن كثيراً مما كُتب في أبواب المغالطات المنطقية متعلقٌ بصور عامة من الغلط لا تُوقِف الناظر فيها على أصول أخطاء الاستدلال.

- كما أنّ كثيراً مما يُذكَر في أواخر كُتُب المنطق الصوري من أخطاء القياس ليس سهلَ العبارة ولا قريبَ المأخذ، وربما يتوقف فهمه على دراسة علم المنطق وفهمه.

- ولأنَّ الأمثلة المضروبة على صور الخطأ في كتب المنطق بعيدة عن واقع التداول الجدلي المعاصر للأفكار.

لأجل ذلك كله: رأيت أهمية كتابة مباحث مختصرة ميسرة،

تجمع أصول الغلط الشائعة في خطاب المشككين في الإسلام، وتُسهّل علىٰ الـمُحاور المسلم اقتناصَ مواضع الخطأ في استدلالاتهم، وتوقِفه علىٰ تسلسل عملي لخطوات الوصول إلىٰ إبطال شبهاتهم واعتراضاتهم، مع الإكثار من ضرب الأمثلة الواقعية من الشبهات التي يتردد ذكرها علىٰ ألسنة المشككين.

مع ملاحظة أن موضوعات هذا البحث متسلسلة مترابطة، ويُحال في أواسطها وأواخرها علىٰ أوائلها، فلا بد من تصور هذه الوشيجة بين موضوعات الكتاب ليتم فهمه وتكمل الاستفادة منه. وأسأل الله التوفيق والبركة.

أحمد بن يوسف السيّد
alsaiyd٩٩٨@gmail.com

* * *

الخطوات الموصلة إلى اكتشاف الخطأ في شبهات المشككين.

من خلال التأمل في كثير من الشبهات المعاصرة وجدتُ أن الأخطاء الاستدلالية التي تتضمنتها متفاوتة، ففيها ما يسهل اكتشافه والوقوف عليه - مما يفتقد أدنىٰ درجات القبول -، وفيها ما يصعب كشف موضع الخطأ منه.

وهذا التفاوت يتطلب نظراً منهجيّا مُرتّبًا، بحيث يستطيع الذهن أن يتعامل مع كل إشكال بما يناسبه من طُرُق كشف الخطأ.

وطُرُق كشف الخطأ كثيرة، فاجتهدتُ في تقريبها وتصنيفها علىٰ خمس مراحل أو خطوات، بحيث تُسقِط كل خطوة منها مجموعة من الشبهات، حتىٰ إذا وصلنا إلىٰ الخطوة الخامسة فإن شبهة من الشبهات المعاصرة لا تكاد تفلت منها، وذلك علىٰ النحو التالي:

الخطوة الأولى:

«التأكد من معارضة الشبهة لحقيقة ما تؤمن به من الحق والحذر من مغالطة رجل القش».

كثيرا ما يزيف المشككون في الإسلام وثوابته حقيقة ما يؤمن به المسلمون، ثم يثيرون شبهاتهم وتشكيكاتهم على الصور المزيفة التي اخترعوها، فلا تكون الشبهة عندئذ معارضة للإسلام وإنما معارضة لما افتُري على الإسلام وأُلصِقَ به.

والواجب عدم التكلف في رد الشبهات من هذا النوع، بل التبرؤ من الصورة المزيفة وبيان الكذب والتلبيس الذي قام به من اخترعها.

مثال ذلك: القول بأن الإسلام دين وثني لأن المسلمين يعبدون الكعبة وأحجارها.

مثال آخر: القول بأن أهل السنة يزعمون أن الإمام البخاري معصوم لا يخطئ.

والحقيقة أن من يعبد الكعبة ليس مسلمًا، ومن يدّعي عصمة البخاري ليس سنّيًا، وهذا ظاهر لكل أحد.

وكلا الشبهتين مبنيّتان على تزييف الحقائق وعلى مغالطة «رجل القش».

ورجل القش: تمثال على هيئة إنسان يُصنع من قماش يُحشى بالقش ثم يوضع على الأراضي الزراعية ليخيف الطيور والعوادي.

والمطلوب من المحاور المسلم التيقظ لأمثال هذه المغالطات وألاَّ يبدأ الحجاج مع المخالف بالأدلة قبل التأكد من معارضة قوله لما يؤمن به لا لما يخترعه المخالف.

* * *

الخطوة الثانية:

«التأكد من وجود دليل علىٰ الشبهة وأنها ليست مجرد دعوىٰ».

لا تخلو الشبهات المثارة ضد الإسلام أو ثوابته من إحدىٰ حالتين:

- إما أن تكون مجرد دعاوىٰ يُرسلها أصحابها دون ذكر دليل يعضدها.

- أو أن تكون مُستندة علىٰ دليل.

فإن كانت الشبهة مبنية علىٰ دعوىٰ مجردة فإن المطلوب من صاحبها إثباتها بالدليل، وإلا كانت ساقطة لا قيمة لها ولا اعتبار.

ومن الخطأ المبادرةُ بذكر الدليل علىٰ بطلانها؛ لأن عبء الإثبات متوجه إلىٰ مُطْلِق الدعوىٰ لا إلىٰ مُنكِرِها، بل إن علماء المناظرة يسمون عجز صاحب الدعوىٰ عن الإتيان بدليل عليها (إفحامًا) ويقولون إن هذا موجِبٌ لانتهاء المناظرة.

مثال ذلك: قول القائل: (لا يُمكِن التأكد من صحة نصوص السنة التي قيلت قبل ١٤ قرنًا من اليوم). فالتعامل الصحيح مع هذا

الكلام ليس بإثبات خطئه بالدليل، بل بطلب الدليل علىٰ صحته ممن ادّعاه، فإن لم يأت بدليل يُثبت صحته فلا قيمة لهذه الدعوىٰ؛ لأن الدعوىٰ بلا دليل يُمكن أن تُقابَل بدعوىٰ دون دليل أيضًا، وبذلك يسقط معنىٰ الدليل والبرهان، ويمتنع الوصول إلىٰ الحقائق.

مثال آخر: قول القائل: (الإسلام دين الوحشية والدماء) هكذا دون ذكر أي دليل.

فالتعامل الصحيح مع هذه الشبهة لا يكون بإثبات سماحة الإسلام وجماليته، بل بطلب إثبات الشبهة بالدليل، فإن أتىٰ به صاحبها اتبعنا معه الخطوات التالية وإلا فإن الشبهة تسقط مباشرة.

* * *

الخطوة الثالثة:

«التأكد من صحة الدليل الذي تستند إليه الدعوىٰ بعد تقسيم الشبهة إلىٰ دليل ونتيجة».

إذا أتىٰ صاحب الدعوىٰ بدليل علىٰ دعواه، فلا بد أن نفرز الدليل عن النتيجة وعن كيفية الاستدلال به، ثم نوجه أنظارنا إلىٰ الدليل لنتأكد من صحته، وذلك من أربع جهات:

أ - من جهة ثبوته.

ب - وصحّة فهمه (بصرف النظر عن إيصاله إلىٰ النتيجة).

ج - وسلامة اختياره من أدلة الباب.

د - واعتبار جنسه عند صاحب الشبهة.

وذلك علىٰ التفصيل التالي:

أولاً: ثبوته:

لا بد أن يكون الدليل ثابتًا في نفسه قبل أن نتأكد من سلامة فهم صاحب الشبهة له، وكثيراً ما يستدل أصحاب الشبهات بأدلة غير صحيحة ليشككوا بها في الإسلام أو السنة.

مثال ذلك: التشكيك في السنة بناء علىٰ دعوىٰ أن فيها نصوصًا مسيئة إلىٰ الرسول ﷺ، مثل حديث أن النبي ﷺ أراد التردي من رؤوس الجبال حين فتر الوحي أول الأمر، قالوا وهذا حديث صححه البخاري، وهو عندكم أعلىٰ علماء الحديث علمًا.

والجواب: أن هذه الرواية لا تثبت من جهة النقل؛ لانقطاع إسنادها، وقد أبَان البخاريُّ نفسُه عن ذلك إذْ روىٰ أول الخبر متصلاً - وليس فيه حادثة التردي -، ثم روىٰ آخره وفيه موضع الشاهد مُبيِّنًا الانقطاع في إسناده، حيث ذكر فيه لفظ (بَلَغَنا) والذي يدل علىٰ عدم الاتصال[1]، كما قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري[2]: «وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا». بالإضافة إلىٰ أن سياق الحديث ومناسبته وارتباطه بتعلق النبي ﷺ بالوحي يختلف عن طريقة عرض المشككين له.

مثال آخر: دعوىٰ صاحب الشبهة أن في الإسلام ما يعارض الواقع ومعطيات العلم الحديث، ودليله في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال عن لحوم البقر إنها داء.

والصواب أن الحديث ضعيف، فقد أخرجه الحاكم[3] من حديث ابن مسعود وقال: صحيح الإسناد. وتعقبه الذهبي بأن سيف بن

---

(١) صحيح البخاري (٦٩٨٢).

(٢) (١٦/ ٢٩٠)، دار طيبة.

(٣) المستدرك، للحاكم (٤/ ٤٠٤).

مسكين الوارد في إسناده: واهٍ، وأخرجه أبوداود في المراسيل[1] وابن الجعد وغيرهما من طريق مليكة بنت عمرو.

وقد ذكر الإمام الزركشي هذا الحديث في كتابه «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» ونقل تصحيح الحاكم له ثم قال: «هو منقطع، وفي صحته نظر، فإن في الصحيح أن النبي ﷺ ضحىٰ عن نسائه بالبقر، وهو لا يتقرب بالداء»[2]. وقال العجلوني في كشفه[3]: «وقال في التمييز: وتساهَل الحاكم في تصحيحه، وقد ضحىٰ النبي ﷺ عن نسائه بالبقر». اهـ.

وقد أخطأ من صحح الحديث من المعاصرين.

ثانياً: صحّة فهمه.

يعتمد بعضُ أصحاب الشبهات علىٰ دليل صحيح من جهة ثبوته، ولكن يكون تفسيرهم له مخالف للغة أو السياق أو لمعهود الشرع أو غير ذلك من موجبات الخطأ في الفهم.

---

(١) الحديث المرسل هو الحديث المنقطع، وأكثر ما يُطلق علىٰ صورة من صور الانقطاع، وهي ما يرويه التابعي عن النبي ﷺ دون أن يبين الواسطة بينه وبين النبي ﷺ.

(٢) اللآلئ المنثورة، الزركشي (١٠٠)، المكتب الإسلامي، ط١، تحقيق: محمد لطفي الصبّاغ.

(٣) (٢/ ٧٠) دار إحياء التراث.

مثال ذلك: تفسير (النبيذ) الوارد في الأحاديث بالخمر، ثمّ اتهام نقلة الأحاديث بأنهم يسيئون للنبي ﷺ بروايتهم عنه أنه شرب النبيذ (أي الخمر علىٰ فهمهم)، وفي المقابل نجد من يطعن علىٰ بعض الصحابة الوارد عنهم شرب النبيذ (الخمر علىٰ فهمهم) فيسقطون عدالتهم بسبب ذلك أيضا.

وفي الحقيقة فإنه يراد بالنبيذ في اللغة ما بُيّن في لسان العرب كما يلي:

«وقد تكرر في الحديث ذكر النبيذ وهو ما يُعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك، يقال: نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذا، فصرف من مفعول إلىٰ فعيل، وانتبذْتُه اتخذته نبيذا، **وسواء كان مسكرا أو غير مسكر فإنه يقال له نبيذ،** ويقال للخمر المعتصرة من العنب نبيذ، كما يُقال للنبيذ خمر»[1]. اهـ.

مثال آخر: الاستدلال بقول الله تعالىٰ: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (الكافرون:٦) علىٰ عدم تكفير المنتسبين إلىٰ الأديان غير الإسلام. وهذا مخالف للسياق الذي ابتدأ بـ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (الكافرون:١) والسورة اسمها: (الكافرون).

مثال ثالث: الاستدلال بحديث: «سيحان وجيحان والفرات والنيل كلٌّ من أنهار الجنة»[2].

لبيان أنه يعارض الجغرافيا والتاريخ والاكتشافات الميدانية -

(١) لسان العرب، ابن منظور (٣/ ٥١١) دار صادر.

(٢) صحيح مسلم (٢٨٣٩).

فضلا عن صور الأقمار الصناعية كما يقول أحد الكتاب الصحفيين المتعالمين، ظنًا منه أن مراد الحديث الاتصال الحسي المباشر بين النيل وبين الجنة، وهذا خطأ فاحش.

وهذا الفهم السطحي الساذج لا يتحمله الحديث ولا رواته، بل يتحمله من أخطأ الفهم، وضلَّ عن صواب التأويل.

وقد ذكر ابن حزم رحمه الله في المحلىٰ هذا الحديث، وآخر معه وهو حديث: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنّة»[1] ثم قال: «وهذان الحديثان ليس علىٰ ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنة، وأن هذه الأنهار مهبطة من الجنة، هذا باطل وكذب؛ لأن الله -تعالىٰ- يقول في الجنة: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ (طه: ١١٨-١١٩) فهذه صفة الجنة بلا شك، وليست هذه صفة الأنهار المذكورة ولا تلك الروضة، ورسول الله ﷺ لا يقول إلا الحق. فصح أن كون تلك الروضة من الجنة، إنما هو لفضلها، وأن الصلاة فيها تؤدي إلىٰ الجنة، وأن تلك الأنهار لبركتها أضيفت إلىٰ الجنة، كما تقول في اليوم الطيب: هذا من أيام الجنة؛ وكما قيل في الضأن: إنها من دواب الجنة»[2]. اهـ. فإذا كان هذا قوله فيمن يقول بأن تلك الأنهار مأخوذة من الجنة؛ فكيف بمن يدعي أن دلالة الحديث في الاتصال المباشر.

---

(١) صحيح البخاري (١١٩٥)، صحيح مسلم (١٣٩١).

(٢) المحلىٰ بالآثار، لابن حزم (٧/ ٢٨٣).

ثالثاً: سلامة اختياره – أي الدليل – من أدلة الباب.

يعتمد أصحاب الشبهات أحياناً على دليل صحيح من جهة ثبوته، مع صحة فهمهم لنفس ألفاظه، ولكنهم ينتقونه من بين أدلة الباب الأخرى، التي لا يستقيم فهم الباب إلا بمجموعها، ثم لا تجد تبريراً لهذا الاختيار والانتقاء إلا الهوى أو الجهل التام.

مثال ذلك: من يستدل بقول الله تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ (البقرة:٢٥٦) على إسقاط فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى تقرير الحرية بمعناها الليبرالي الخالي من القيود الدينية.

بينما نجد نصوصاً قرآنية كثيرة واضحة صريحة في تقرير أهمية الأمر بالمعروف وإنكار المنكر، بل وفي إيجاب العقوبة على بعض المجتمعات التي تتخلى عن هذه الفريضة.

أما آية سورة البقرة ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ فهي في عدم إجبار غير المسلم على الدخول في الإسلام وذلك بقبول الجزية منه.

مثال آخر: من يستدل بقول الله سبحانه: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾ (القمر:٤٩) على أن الإنسان مُجبر على أفعاله غير مُريد ولا مُختار، فيطعن في العدالة الإلهية بسبب ذلك.

وعند النظر في مجموع الأدلة الواردة في الباب، نجد فيها دلالة واضحة على أن الله قد خلق في الإنسان إرادة واختيارا، وأنه رتب عليها المصير النهائي كقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا ﴾ (الكهف:٢٩)، وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يُلۡقَىٰ

فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾ (فصلت: ٤٠)، وهي في نفس درجة صحة نصوص إثبات القدر؛ فلا مبرر يسوغ الاستدلال ببعض الآيات والكفر ببعضها الآخر.

رابعاً: اعتبار جنسه – أي الدليل – عند صاحب الشبهة.

يستدل بعض أصحاب الشبهات بأدلة غير معتبرة عندهم في أبواب كثيرة، ثم نجدهم يعتبرونها في الأبواب التي يمكنهم توظيفها للطعن في الإسلام، وهذا تناقض.

مثال ذلك: ادعاء كثير من الملحدين انحصار المعرفة اليقينية في الأدلة التجريبية وحدها، وطَعْنُهم في الأدلة العقلية حال استعمالها في إثبات وجود الله وكماله – سبحانه – مع كونها مستندة إلىٰ أوليات ضرورية، ثم تجدهم – في نفس الوقت – يستدلون علىٰ إنكارهم وجودَ الله سبحانه باستدلالات عقلية ضعيفة، كالاستدلال بوجود القوانين المفسرة لنشأة الكون علىٰ عدم الحاجة للخالق رغم عدم ثبوت خلق الكون منها تجريبيا عندهم، وهذا استدلال عقلي ضعيف، وهو يناقض موقفهم من الاستدلالات العقلية.

مثال آخر: التشكيك في مصدر الوحي الذي نزل علىٰ النبي ﷺ، وإنكار نسبته إلىٰ الله تعالىٰ، مستدلين بقصة لقاء النبي ﷺ ببحيرا الراهب في صباه، فقالوا إنه تعلم من بحيرا كل شيء أتىٰ به في نبوته بعد ذلك.

وهذا الاستدلال منهم فيه ازدواجية في المعايير، إذ كيف صارت الأخبار والمرويات القديمة معتبرة عندهم في هذا الباب خاصة؟ مع إنكارهم كل ما ثبت في سيرته ﷺ من شواهد نبوته، ودلائل رسالته، مع أن ثبوتها أقوىٰ من ثبوت قصة بحيرا؛ فقبولهم بقصة بحيرا وردهم لعشرات القصص والأحاديث المؤيدة لنبوة محمد ﷺ = تناقضٌ في موقفهم من الأدلة.

إضافة إلىٰ أن الخبر فيه ضعف من جهة إسناده ابتداءً، وعلىٰ فرض ثبوته فإن في سياق الخبر التصريح من بحيرا بنبوة النبي ﷺ ولكنهم يعرضون عن هذه الشهادة.

* * *

الخطوة الرابعة:

«النظر في العلاقة بين الدليل والمدلول، واستبعاد ما لا تحكمه علاقة اللزوم».

بعد التأكد من وجود الدليل علىٰ الدعوىٰ، ثم التحقق من شروط صحته وفهمه وسياقه ونصوص الباب، بقي لنا أن ننظر في العلاقة بين الدليل والمدلول، فإن كانت العلاقة الحاكمة بينهما هي اللزوم = كان الاستدلال صحيحًا؛ فننتقل إلىٰ الخطوة التالية، وإن لم تكن العلاقة بينهما التلازم، فلا نسلِّم لكلام المخالف، بل نرده.

مثال ذلك: الاستدلال بحديث النهي عن كتابة السُّنة علىٰ عدم حجيتها.

وعند التحقيق فإن هذا الاستدلال ينقصه وجود التلازم بين أمرين:

- النهي عن كتابة الشيء.
- ونفي حجيته.

إذ لا تلازم بين الأمرين لا في اللغة ولا في العرف.

إذاً فالحديث مورده وموضوعه النهي عن الكتابة لا نفيُ الحجية، فنَقْلُهُ من حيز الكتابة إلىٰ الحجية = تَحكُّمٌ ممنوع.

ومع وضوح هذه القضية إلا أننا نشاهد كثيرا من المشككين في السُّنة يقعون في هذا الخطأ.

مثال آخر: استدلال عامة الملحدين بـ (نظرية التطور التي تُفسّر نشوء الكائنات الحية وتطورها) علىٰ نفي وجود الخالق للكون والكائنات.

وهذا الاستدلال ينقصه شرط التلازم بين الدليل وبين المدلول من جهتين يظهر في كل منهما انتفاء التلازم:

الجهة الأولىٰ: انتفاء التلازم بين نشأة الكائنات الحية علىٰ الأرض وبين نفي وجود خالق للكون عمومًا، بمعنىٰ أن هناك مخلوقات أخرىٰ غير الكائنات الحية علىٰ الأرض، كالمجرات والنجوم والبحار وغيرها، فالاستدلال علىٰ نفي الخالق لكل هذه الأشياء عن طريق تفسير نشأة جزء ضئيل علىٰ الأرض يسمىٰ الكائنات الحية فيه انفكاكٌ للتلازم كبير.

الجهة الثانية: انتفاء التلازم بين وجود القانون المفسِّر لنشوء الكائنات وبين نفي وجود من أنشأ هذا القانون ودبرّه. إذْ لا علاقة بين الأمرين (وجود القانون ونفي مُقننه)، بل إن وجود القانون المُحكم لأي شيء ما، يستدعي في الذهن البحث عمن صنعه وقنّنه. وهذا كله مع التنزُّل الجدلي بصحة النظرية.

***

الخطوة الخامسة:

«التأكد من عدم معارضة النتيجة (المدلول) لما هو أرجح منها، فإن وُجد فالراجح مُقدّم».

قد يستدل المشكك بدليل صحيح، ويفهمه بصورة مستقيمة، وتكون العلاقة بين الدليل والمدلول علاقة تلازم، ثم نجد أن النتيجة تصادم حقيقة أثبت منها وأرجح، فهنا لا بد من تقديم الراجح.

وقد يقول قائل: كيف يمكن أن تكون النتيجة مصادمة لحقيقة أرجح منها مع أن النتيجة قد تُوُصِّل إليها من دليل صحيح وبالتلازم؟

الجواب هو أنه ليس كل دليل صحيح يكون قطعيا (١٠٠٪) سواء أكان عقليـاً أم تجريبيـاً أم شرعيّاً، فهناك من الأدلة ما هو ظني الثبوت، وفي حال رجحان هذا الظن نسميه صحيحاً، ونستدل به في كل مجالات المعرفة الإنسانية، ولكن إذا وجدنا أنه مُعارَض بشيء قطعي مُستفاد من أدلة أخرىٰ أرجح منها فإن هذا التعارض يكشف لنا أن الدليل الظني الأول فيه خطأ لم نتبينه إلا بعد وجود التعارض.

ملاحظة: مع أن جُل الشبهات لا تتوفر فيها الصفات المذكورة في بداية هذه الخطوة، وهي: (صحة الدليل وفهمه بشكل مستقيم،

ووجود التلازم بين الدليل والمدلول) وبالتالي فلن تتحقق منها نتائج صحيحة ولو كانت ظنية، إلا أنه قد يدّعي بعض أصحاب الشبهات توفر تلك الصفات في شبهاتهم، فإذا جادلتهم في بعضها طال الجدل، فيمكن لنا اختصار الحالة بأن نأتي بالأدلة القطعية المعارضة لنتائجهم الظنية، فإذا أثبتنا صحتها وقطعيتها كان ذلك كافياً في إسقاط شبهتهم دون الدخول في جدل طويل في حيثيات ثبوت أدلتهم أو مقدماتها.

مثال ذلك: الاستدلال ببعض النظريات الحديثة حول نشأة الكون والتي لم تصل بعد إلىٰ حد الحقائق بل وبعضها لم يصل إلىٰ أن يسمىٰ نظرية، بل هي إلىٰ الفرضيات أقرب، ولكن تجد من يدافع عنها من الملاحدة، فلنا في نقاشهم ثلاثة طرق:

الأول: إثبات عدم صحة تلك النظريات.

الثاني: إثبات عدم التلازم بين افتراض صحتها وبين نفي وجود الخالق.

الثالث: معارضتها بما هو أرجح منها من الدلائل، كالأدلة العقلية علىٰ وجود الله، إذْ هي قطعية وتصادم النتيجة الظنية التي يريدون الوصول إليها.

وكل الطرق الثلاثة مسلوكة عند علماء المناظرة، فالأول منها يسمىٰ المناقضة أو المنع (وهو في الحقيقة طلب الدليل علىٰ الصحة وليس إثبات عدم صحة الدليل الخصم) والثاني منها يسمىٰ: النقض، والثالث منها يسمىٰ المُعارضة.

* * *

أصول الخطأ في الاستدلال عند المشككين في الإسلام.

بعد التأمل في الخطوات السابقة وتفكيكها وتجزئتها، يُمكِن لنا أن نستخرج منها أصول الخطأ في الاستدلال الواقعة في الشبهات الفكرية المعاصرة، مع العلم بأن هذه الأصول من الغلط ليست خاصة بباب الشبهات الفكرية بل هي شاملة لعموم مقامات الاستدلال في مختلف الموضوعات.

أصول الخطا في الاستدلال:

١ - إطلاق الدعاوىٰ دون أدلة ثبتها.

٢ - بناء النتائج علىٰ أدلة غير ثابتة في نفسها أو إطلاق الدعاوىٰ علىٰ مقدمات وتصورات فاسدة يُتوهم أنها مقدمات صحيحة وليست كذلك.

٣ - بناء النتائج علىٰ أدلة لم تُفهَم علىٰ وجهها الصحيح.

٤ - توجيه الأدلة علىٰ وجه يخالف السياق.

٥ - الانتقاء غير الموضوعي من الأدلة المُساقة في باب واحد

(الأخذ بالمتشابه وترك المحكم).

٦ - عدم وجود معيار مطّرد في اعتبار الأدلة، فيُستدَل بدليل في بابٍ ويُسقَط اعتباره في باب آخر دون اعتبار منهجي.

٧ - انتفاء التلازم بين الدليل والمدلول.

٨ - عدم اعتبار الأدلة المُعارضة الراجحة.

٩ - السفسطة وإنكار الضروريات.

١٠ - عدم فهم حقيقة قول المُخالف (عدم فهم أقوال أهل الإيمان والسنة علىٰ حقائقها).

* * *

خارطة انتشار أصول الخطأ العشرة على أبواب الشبهات المعاصرة.

إذا تأملنا في الشبهات الفكرية المعاصرة باحثين عن مواقع أصول الخطأ العشرة فيها، فسنجد أن وقوعها يتفاوت كثرة وقلة بحسب كل باب من أبواب الشبهات، ومعرفةُ ذلك تختصر كثيرا من الجهد، فإن المتخصص في باب معين - كحجية السنة مثلاً - إذا عرف أبرز أصول الخطأ المتعلقة ببابه مما يثيره المشككون سهّل له ذلك الرد عليها وقرّبَه.

وفي هذه الخارطة سأجتهد في بيان أكثر أصول الخطأ انتشاراً بحسب كل باب من أبواب الشبهات المعاصرة، واعتمدت في بيان الأبواب على ما كتبتُه (سابغات) وذلك على النحو التالي:

تَعُودُ الشُّبهات المعاصرة المثارة ضد الإسلام وثوابته إلى نوعين:

الأول: شبهات مثارة ضد أصل الإسلام.

الثاني: شبهات مثارة ضد ثوابت الشريعة دون أصل الإسلام.

فأما النوع الأول فيشمل أربعة أبواب:

الباب الأول:

«شبهات حول وجود الله وكماله والحكمة من أفعاله».

*** أنواع الخطأ الأكثر انتشاراً:**

أ - انتفاء التلازم بين الدليل والمدلول (السابع).

مثال ذلك: ادعاء الاستغناء بالقوانين الكونية عن الحاجة إلى وجود الله، وقد تقدم معنا في خطوات كشف الخطأ أن وجود القانون إنما هو تفسير لا تدبير.

أي أن وجود القانون لا يعني عدم وجود المُدبر له، وإنما يعني تفسير الظاهرة أو آلية عملها.

مثال آخر: شبهة وجود الشر في العالم؛ فالتلازم منفك بين وقوع المصائب والكوارث وبين وجود الله، إذ لا يمتنع في العقل أن يكون الخالق قد أراد أن تكون الدنيا بهذا النقص وأنه خلق دارا أخرى للكمال والجزاء.

ب - عدم اعتبار الأدلة المعارضة الراجحة (الثامن).

مثال ذلك: عدم اعتبار أدلة وجود الله العقلية، والاستشهاد

بـبعض النظريـات والفرضـيات العلميـة الحديثـة، كنظريـة التطـور والأكوان المتعددة، وبعـض أبـواب فيزيـاء الكـم علىٰ عـدم وجـود الله سبحانه.

مثال آخر: التشكيك في كمال الله عـبر سـؤال لمـاذا خُلِقنـا وأُمِرنـا بالعبـادة؟ لأن دلائـل وجـود الله القطعيـة تعـارض التـشكيك بالاحتمـالات الظنيـة التوهميـة التـي تثـار بـسبب هـذا الـسؤال دون أن يكون لها مستند من الأدلة.

مثال ثالث: شبهة وجود الشر في العالم؛ حيث لم يعتبر المشكك مـا يعـارض الاحتمـالات المتعلقـة بوجـود الـشر مـن أدلـة وجـود الله سبحانه وكماله.

ج - السفسطة وإنكار الضروريات (التاسع).

مثـال ذلـك: شـبهة مـن خلـق الله؟ وذلـك بـالوقوع في المحـال العقلي، وهو التسلسل الممتنع في الفاعلين[1].

مثـال آخـر: الاعـتراض علـىٰ أدلـة وجـود الله بـالطعن في مبـدأ

---

(١) بمعنىٰ أن الخالق الذي نؤمن به هو الذي لم يُخلق ولم يكن قبله شيء بل هو موجود أزلا ولا يتوقف وجوده علىٰ شيء، وهذا موافق لقواعد العقل السليم لو احتاج (الخالق) إلىٰ من يخلقه لقيل ومن الذي خلق الذي خلق الخالق؟ ولاستمر الحال هكذا إلىٰ مالانهاية ما يعني عدم حدوث خلق أصلا، كالجندي الذي يتوقف إطلاقه للرصاصة علىٰ أمر قائده، ولكن قائده ينتظر أمرا من قائده، وهكذا... فلو استمر التسلسل بهذه الصورة ولم ينتهي فلن تنطلق الرصاصة أبدا، ولكن إذا انطلقت فقد انتهىٰ التسلسل حتما عند قائد لا ينتظر أمرا من أحد.

السببية[1].

د - عدم فهم حقيقة قول المؤمنين (العاشر).

مثال ذلك: شبهة (من خلق الله) وذلك بالتسوية بين قاعدتين مختلفتين، وهما:

(لكل مَوجود مُوجد) و(لكل حادِث مُحدِث) فالمؤمنون يقولون بضرورة الثانية لا الأولىٰ[2]، بينما يُلصق الملحدون بهم الأولىٰ ثم يولّدون بها شبهتهم.

مثال آخر: التسوية بين الافتراضات العقلية المجردة لموجودات في السماء لا أثر لها وبين الاعتقاد بوجود الخالق العظيم الذي نرىٰ آثار عظمته في كل شيء (حُجة الإبريق)[3].

---

(١) السببية ضرورة عقلية هي الأخرىٰ لا ينكرها إلا مسفسط، وتعني أن ظهور أي شيء بعد أن لم يكن موجودا لا بد أن يكون بسبب، فالأشياء لا تظهر بعد عدم وجودها إلا بسبب، وهو ما يوصف باختصار أنه لكل حادِث مُحدِث، والخالق ليس حادِث حتىٰ ينطبق عليه مبدأ السببية في وجوده، بل هو أصل الوجود سبحانه، هو موجود أزلا وخالق كل شيء حادِث من بعده.

(٢) بعض المسلمين غير المختصين قد يقولون ذلك أيضا (أي إنه لكل موجود مُوجد) رغم أنه يؤمن بأن الله تعالىٰ موجود وهو لا يحتاج إلىٰ مُوجد سبحانه.

(٣) حُجة الإبريق للفيلسوف الملحد برتراند راسل تقوم علىٰ تشويه أدلة وجود الخالق حيث يجعل وجود الخالق كوجود إبريق يدور في الفضاء حول أحد الكواكب (بمعنىٰ أننا لن نستطيع أن نؤكد ذلك ولا ننفيه لأنه ليس في مقدورنا الاطلاع عليه)، ويتغافل عن أن هذا الإبريق المُتخيَّل لا يوجد شيء من الآثار تدل عليه، بخلاف وجود الخالق سبحانه فإن كل شيء في الوجود يدل عليه.

مثال ثالث: التشكيك في كمال الله عبر سؤال لماذا خُلِقنا وأُمِرنا بالعبادة؟ وذلك بقولهم إنه إما أن تكون العلة للإيجاد الاحتياج، أو أن يكون إيجاد الخلق عبثًا، بينما يوسع أهل الإيمان دائرة حكمة الله تعالىٰ ويضيقون من دائرة إحاطة علم الإنسان بها، ولا يقولون بحصر العلة في هذين الخيارين حتىٰ يُطعن في حكمة الله بسبب ذلك؛ فقول الملحدين مبني علىٰ تصور خاطئ لاعتقاد المؤمنين.

* * *

الباب الثاني:

«شبهات حول القران الكريم».

*** أنواع الخطأ الأكثر انتشاراً هي:**

أ - إطلاق الدَّعاوىٰ دون أدلة ثبتها (الأول).

مثال ذلك: الادعاء بأن النبي ﷺ أخذ القرآن من ورقة بن نوفل.

ب - بناء النتائج علىٰ أدلة لم تُفهَم علىٰ وجهها الصحيح (الثالث).

مثال ذلك: ادعاء التناقض بين كثير من الآيات القرآنية التي لم تُفهَم علىٰ وجهها الصحيح كالآيات التي تذكر عدد أيام خلق السماوات والأرض.

ج - انتفاء التلازم بين الدليل والمدلول (السابع).

مثال ذلك: وجودُ التَّشَابُه بين بعض القصص القرآنية وبين شيء مما في كتب اليهود والنصارىٰ، وهو لا يستلزم الاقتباس والنقل، إذ يُمكن - عقلاً - أن يكون بسبب وِحدة المصدر الذي هو الوحي الإلهي - لا بسبب النقل والاقتباس، هذا من جهة الإمكان العقلي،

وأما من جهة الإثبات الواقعي فكل دلائل النبوة تؤكده.

د - عدم اعتبار الأدلة المعارضة الراجحة (الثامن).

وذلك بالإعراض عن البراهين الكثيرة الـمُثبتة لصحة القرآن.

* * *

الباب الثالث:

«شبهات حول الرسول محمد عليه الصلاة والسلام».

*** أنواع الخطأ الأكثر انتشاراً هي:**

أ - إطلاق الدعاوىٰ دون أدلة ثبتها (الأول).

مثال ذلك: ادّعاء زواج النبي ﷺ من صفية ﵂ في نفس اليوم الذي قُتِل فيه زوجُها قبل استبرائها، وهذا افتراء.

مثال آخر: الادعاء بأن الذي شقت الملائكة صدره إنما هو أمية بن أبي الصلت وليس النبي ﷺ، وهذا محض كذب.

ب - بناء النتائج علىٰ أدلة غير ثابتة في نفسها (الثاني).

مثال ذلك: الطعن في النبي ﷺ بدعوىٰ أنه قتل إحدىٰ المرتدات - وتُدعىٰ أم قرفة - بطريقة وحشية وذلك بأنْ شقها نصفين، وهذا غير صحيح من جهة الإسناد فضلا عن نكارة متنه.

ج - انتفاء التلازم بين الدليل والمدلول (السابع).

مثال ذلك: الاستدلال بحادثة بحيرا الراهب علىٰ أن النبي ﷺ أخذ منه تعاليم الإسلام والقرآن، وهذا يتضمن عددا من أصول

الخطأ، منها مخالفة السياق الذي فيه اعتراف بحيرا بنبوة النبي ﷺ، وانتفاء التلازم بين وقوع اللقاء وحصول التعلّم فيه، فاللقاء كان مرة واحدة في غير مكة وفي وقت يسير كان فيه النبي ﷺ غلاماً صغيراً، وهذا كله بالتنزل الجدلي في كون أصل القصة صحيحا، والصواب أن أصلها ضعيف من جهة الثبوت سندا، والله أعلم.

د - عدم اعتبار الأدلة المعارضة الراجحة (الثامن).

وذلك بعدم اعتبار دلائل نبوة النبي ﷺ وهي بالمئات مع تنوعها وتكاملها.

* * *

الباب الرابع:

«شبهات حول التشريعات الإسلامية».

ومن أبرز ما يدخل في ذلك:

أولاً: ادعاء مظلومية المرأة في الإسلام.

* أنواع الخطأ الأكثر انتشاراً هي:

أ - بناء النتائج علىٰ أدلة لم تُفهَم علىٰ وجهها الصحيح (الثالث).

مثال ذلك: حديث «يقطع الصلاةَ المرأةُ والكلبُ والحمار» وذلك بالظن أن الحديث يسوي بين المرأة وبين الكلب والحمار وهذا غير صحيح، فالحديث إنما يتناول اشتراكهم في حكم معين متعلق بقطع الصلاة، لا علىٰ العموم.

ب - **الانتقاء غير الموضوعي من الأدلة المُساقة في باب واحد (الخامس).**

وذلك أن تكريم المرأة في الإسلام جاء بنصوص صحيحة صريحة كثيرة، ومجموعُها يدل -بلا ريب- علىٰ أن للمرأة في الإسلام مكانة علية ومنزلة عظيمة، وهي الأمر المُحكم في الباب، وعليه يُحمل

ما يكون مُتشابها من النصوص، ولكن المُشككين يُعرضون عن سائر نصوص الباب إلا ما كان متشابها أو ما فهموه خطأ مما يوصلهم إلىٰ شيء من التشكيك.

ج - عدم اعتبار الأدلة المعارضة الراجحة (الثامن).

يبيّنه التعليق السابق.

ثانياً: الادعاء بأن الإسلام دينُ بطش وتعطش للدماء.

*** أنواع الخطأ الأكثر انتشاراً هي:**

أ - إطلاق الدعاوىٰ دون أدلة ثبتها (الأول).

كثيراً ما يتم إطلاق هذه الدعوىٰ - أن الإسلام دين التعطش للدماء وقتل الأبرياء - دون أي شاهد أو دليل، بل بمجرد تكرار ما يقال في بعض الوسائل الإعلامية المعادية للإسلام، فإذا أطلقَ هذه الدعوىٰ أي مدعٍ فلا يُرَد عليه قبل أن يذكر الدليل المثبِت لكلامه.

ب - توجيه الأدلة علىٰ وجه يخالف السياق (الرابع).

مثال ذلك: حديث العرنيين الذي فيه أن النبي ﷺ سَمَل أعين العرنيين، والسياق يدل علىٰ أن هذا الفعل منه ﷺ معاملة بالمثل، فإنهم قتلوا راعي النبي ﷺ وسملوا عينيه، ثم هربوا، ففعل بهم النبي ﷺ عَيْنَ ما فعلوه بالراعي البريء الذي خرج معهم مُحسنا إليهم لعلاجهم من مرضهم بأمر النبي ﷺ، فلم يحفظوا له جميل صنعه معهم بل قتلوه.

ج - الانتقاء غير الموضوعي من الأدلة المساقة في باب واحد والإعراض عن المُحكَم (الخامس).

د - عدم اعتبار الأدلة المعارضة الراجحة (الثامن).

مثال على النوعين: إعراض المشككين عن النصوص الكثيرة التي ترسم حدود القتال في الإسلام، وتحدد ضوابطه، وتوضح آدابه، من نحو النهي عن قتل النساء والأطفال والشيوخ، والنهي عن الغدر، والمُثلة[1]، والكف عن القوم المُستهدفين بالقتال بمجرد إعلانهم الإسلام ولو كانوا يسكنون أغنى الأراضي وأثمنها، ومجموع تلك النصوص يُشكّل الأمر المُحكم في قوانين الحرب الأخلاقية في الإسلام.

* * *

النوع الثاني من أنواع الشبهات الفكرية المعاصرة:

شبهات يُراد بها الطعن في ثوابت الشريعة دون أصل الإسلام.

وتشمل خمسة أبواب:

---

(١) أي التمثيل بالجثث وتشويهها.

الباب الأول:

«شبهات حول السنّة النبويّة».

* أنواع الخطأ الأكثر انتشاراً هي:

أ - إطلاق الدعاوىٰ دون أدلة تثبتها (الأول).

مثال ذلك: الادعاء بأنه لا يمكن التحقق من صحة النصوص الدينية التي قيلت قبل أربعة عشر قرناً. وهذا القول إذا لم يُسنِده صاحبُه إلىٰ دليل يكشف عن وجه صحته فلا قيمة له، ولا نرد علىٰ صاحبه إلا بطلب الدليل علىٰ الدعوىٰ، وإلا تكون ساقطة.

ب - بناء النتائج علىٰ أدلة غير ثابتة في نفسها (الثاني).

مثال ذلك: التشكيك في السنة بناء علىٰ ما يُروىٰ عن أبي بكر رضي الله عنه أنه أحرق بعض الصحف التي كُتب فيها الحديث، وهذا غير ثابت، فقد قال المعلمي في الأنوار الكاشفة بعد أن أورد كلام أبي ريّة الذي احتجّ فيه بخبر أبي بكر: (لكنّ الخبر ليس بصحيح، أحال به أبو رية علىٰ تذكرة الحفاظ للذهبي، وجمع الجوامع للسيوطي، ولم يذكر

طعنهما فيه، ففي التذكرة عَقِبَه: «لا يصح»...)[1].

ج - بناء النتائج على أدلة لم تُفهَم على وجهها الصحيح (الثالث).

مثال ذلك: الطعن في السنة بادعاء تضمّنها ما لا يليق بالنبي ﷺ، كشربه النبيذ، وقد سبق بيان وجه خطأ فهم النص الوارد في ذلك، وأن النبيذ في لغة العرب يشمل ما لا يُسكِر.

د - الانتقاء غير الموضوعي من الأدلة المساقة في باب واحد لا يُفهَم إلا بمجموعها (الخامس).

مثال ذلك: الاعتماد على حديث النهي عن كتابة شيء سوى القرآن والإعراض عن سائر النصوص الواردة في الباب من الترخيص في الكتابة.

هـ - عدم وجود معيار مطّرد في اعتبار الأدلة، فيُستدَل بدليل في بابٍ ويُسقَط اعتباره في باب آخر دون اعتبار منهجي (السادس).

مثال ذلك: الاستدلال بحديث النهي عن كتابة شيء سوى القرآن، مع أنه (حديث)، والـ (أحاديث) غير معتبرة أصلا عند منكري السنة.

و - انتفاء التلازم بين الدليل والمدلول (السابع).

مثال ذلك: الاستدلال بحديث النهي عن كتابة شيء سوى القرآن - أيضًا - على عدم حجية السنة، وقد سبق بيان ما في هذا

---

(١) الأنوار الكاشفة (٤٩) عالم الفوائد

الاستدلال من الانفكاك التام في التلازم، فالحديث سيق في شأن الكتابة لا في شأن نفي الحجية أو إثباتها.

وها أنت ترئ أن هذا الحديث قد تكرر ذكره في صور الخطأ، ومع ذلك تجد منكري السنّة يستدلون به كثيراً.

* * *

الباب الثاني:

«شبهات حول الصحابة».

*** أنواع الخطأ الأكثر انتشاراً هي:**

أ - بناء النتائج علىٰ أدلة غير ثابتة في نفسها (الثاني).

ومن الأمثلة علىٰ ذلك ما ذكرتُه في كتابي تثبيت حجية السنّة[1] من طعن بعض المتأخرين في أبي هريرة ﷺ بأنه إنما لزم النبي ﷺ من أجل الطعام، وأن النبي ﷺ تضايق من كثرة دخوله عليه لأجل ذلك، فقال له: «يا أبا هر: زُر غِبّا تزدد حُبّا»، وهذا خبر غير صحيح، وهو مُكوّن من قسمين أحدهما أضعف من الآخر:

القسم الأول: ربط حديث (زر غبا تزدد حبا) بقضية الطعام، فهذا في غاية الضعف.

القسم الثاني: أصل حديث (زر غبا) دون ربطه بقصة الطعام، وهو ضعيف أيضًا، غير أن ضعفه أخف من سابقه وإن كان حسنه بعض العلماء إلا أن الراجح ضعفه، كما قال البزّار: (لا يُعلم في «زر

---

(١) (٨٨).

غبًا تزدد حبًا» حديث صحيح)[1]. وذكر العُقيلي أنه ليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يثبت[2].

والعُقَيلي والبزار أعلىٰ مكانة في علم الحديث والمعرفة بعلله ممن وقفتُ علىٰ تحسينه للحديث.

ب - الانتقاء غير الموضوعي من الأدلة المساقة في باب واحد والإعراض عن المُحكَم (الخامس).

مثال ذلك: انتقاء النصوص التي ورد فيها ذم شيء من الأخطاء التي وقعت من بعض الصحابة وترك سائر النصوص الواردة في فضلهم.

ج - عدم فهم حقيقة قول أهل السنّة (العاشر).

وذلك بتصوير قول أهل السنة في الصحابة وكأنه ادعاء العصمة فيهم وهذا غير صحيح، فأهل السنة يقولون بعدالتهم وفضلهم وتقدمهم علىٰ غيرهم، ولكن لا يقولون بعصمتهم من الخطأ والذنب والتقصير.

وعليه؛ فما يَرِدُ في أخطاء الصحابة لا يتعارض مع قول أهل السنة بل يتعارض مع القول المزعوم الذي هو العصمة.

* * *

---

(١) كشف الأستار، للهيثمي (٢/ ٣٩٠).

(٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢/ ١٣٨-١٣٩).

الباب الثالث:

«شبهات حول الإجماع».

*** أنوع الخطأ الأكثر انتشاراً هي:**

أ - الانتقاء غير الموضوعي من الأدلة المساقة في باب واحد لا يُفهَم إلا بمجموعها (الخامس).

مثال ذلك: الإعراض عن كلام الإمام أحمد الصريح في إثبات صور من الإجماع والتعلق بعبارة واحدة له، وهي «من ادعىٰ الإجماع فهو كاذب».

بينما قد ثبت عنه حكاية الإجماع والأخذ به في غير مسألة، فهل نطبق عليه عبارته: «من ادّعىٰ الإجماع فهو كاذب» أم نحاول فهمها علىٰ الوجه الذي يستقيم مع تطبيقاته هو، وتطبيقات سائر الأئمة؟

قال الإمام أبو داود في مسائله: «سمعت أحمد قيل له: إن فلانـًا قال: قراءة فاتحة الكتاب - يعني: خلف الإمام - مخصوص من قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾ (الأعراف:٢٠٤) فقال: عمن يقول

هذا؟! أجمع الناس أن هذه الآية في الصلاة»[1]. اهـ.

فهذا نصّ واضح ثابت عن الإمام أحمد يدّعي فيه الإجماع علىٰ أمر شرعي.

ب - عدم فهم حقيقة أقوال أهل الإيمان والسنة علىٰ حقائقها (العاشر).

وذلك بتصوير القول بالإجماع علىٰ أنه دعوة لتقليد الرجال في الدين، بينما ينطلق أهل السنة في الأخذ بالإجماع من مبدأ عصمة الأمة لا عصمة أفرادها.

* * *

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، مكتبة ابن تيمية (ص ٤٨).

الباب الرابع:

«شبهات حول الحدود الشرعيّة».

*** أنواع الخطأ الأكثر انتشاراً هي:**

أ - توجيه الأدلة علىٰ وجه يخالف السياق (الرابع).

مثال ذلك: إنكار حد الرجم استدلالاً بقول الله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ ﴾ (النساء:٢٥) وذلك بتفسير المحصنات في الآية بالمتزوجات، وهذا محتمل للصحة في ذات اللفظ، ولكنه يخالف سياق الآية، فيكون تفسيراً خاطئًا، فإن أول الآية يبيّن أن المراد بالمحصنات فيها: الحرائر، وليس المتزوجات، لأن الله حث علىٰ نكاحهن بقوله: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ﴾ (النساء:٢٥).

ب - الانتقاء غير الموضوعي من الأدلة المساقة في باب واحد لا يُفهَم إلا بمجموعها (الخامس).

مثال ذلك: الاستدلال بقول الله تعالىٰ: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ (البقرة:٢٥٦) علىٰ إسقاط عدد من العقوبات والأحكام الملزمة

كعقوبة الردة، وهذا فيه إلغاء لسائر نصوص الباب التي تبين حدود معنىٰ عدم الإكراه الوارد في الآية، فإن له حدوداً يتفق عليها المخالف، فجلد الزاني - علىٰ سبيل المثال - المنصوص عليه في القرآن فيه إكراه علىٰ العفة من بعض الوجوه، وهذا معنىً دينيّ.

* * *

انتشار أصول الخطأ بحسب نوع الدليل.

بعد بيان خارطة انتشار أصول الخطأ على أبواب الشبهات المعاصرة، فسأبين باختصار خارطة أخرى كذلك، وهي انتشار أصول الخطأ على أنواع الأدلة، وهذا كله من باب تسهيل الوقوف على مغالطات المشككين في الإسلام بتنوع طرق كشف الخطأ واختلافها.

أنواع الأدلة:

تعود عامة الأدلة التي يبني عليها العقلاء دعواهم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الدليل الخبري.

النوع الثاني: الدليل العقلي (ويُمكن أن يُدرَج الفطري في بعض صوره).

النوع الثالث: الدليل الحسي أو التجريبي.[1]

وكل نوع منها يُمكن أن يقع فيه جميع أصول الخطأ العشرة المتقدم ذكرها، غير أن الاستقراء يدل على تفاوت وقوعها قلة وكثرة بحسب نوع الدليل الذي يعتمد عليه أصحاب الشبهات.

---

(١) ليس المراد حصر كل طرق الأدلة، وإنما عامة ما يدور عليه الاستدلال.

أولاً:

«أصول الخطأ الأكثر انتشاراً في الشبهات المبنيّة على الدليل الخبري».

الشبهات المبنية على دليل خبري يكثر فيها وقوع خمسة أصول من الخطأ، وهي:

١ - عدم ثبوت الدليل.

٢ - عدم جمع الأدلة الواردة في الباب.

٣ - عدم وجود معيار مطّرد في منهجية الاستدلال، والوقوع في التناقض المعياري.

٤ - انتفاء التلازم بين الدليل والمدلول.

٥ - عدم اعتبار المعارض الراجح.

وقد سبق ذكر الأمثلة على ذلك.

وأكثر أصول الخطأ وقوعاً في الدليل الخبري من جهة أصحاب الشبهات، هو: **عدم وجود معيار مطّرد في منهجية الاستدلال.**

وأستطيع القول - بعد تجربة سنوات في محاورة المشككين -:

إنه لا يَسلَم أحد منهم حال اعتماده في الشبهة علىٰ الدليل الخبري من هذا الخطأ.

* * *

ثانياً:

«أصول الخطأ الأكثر انتشاراً في الشبهات المبنيّة علىٰ الدليل العقلي».

الشبهات المبنية علىٰ دليل عقلي يكثر فيها وقوع ثلاثة أصول من الخطأ، وهي:

١ - فساد المقدمات التي تُبنىٰ عليها الدعاوىٰ.

ومِن أظهر أمثلة فساد المقدمات فيما يعتمد عليه المشككون من الدلائل العقلية: ما يذكرونه في باب الوجود والكمال الإلهي من شبهات تعتمد علىٰ قياس الخالق علىٰ المخلوق، وهذا أكثر ما يكون في الاعتراض علىٰ أفعال الله والحكمة منها.

مثال ذلك: قول المشكك: لماذا يأمر الله بعبادته إذا لم يكن منتفعًا من ذلك؟ فافتراض الحاجة أو الانتفاع في حق الله وإدخال ذلك في فهم أفعاله سبحانه ناشئ من قياس فاسد علىٰ المخلوقات.

مثال آخر: قول المُلحد: لو كان الله موجوداً لكانت الحياة كلها رفاهية ولكانت المصائب غير موجودة، فهذه شبهة ناتجة عن فساد

التصورات والمقدمات التي تُبنىٰ عليها الدعاوىٰ.

مثال ثالث: قول الملحد: (بما أنّ لكل موجود مُوجِدٌ، والله موجود، فيلزم أن يكون له مُوجِد). والخطأ في هذا الاستدلال راجع إلىٰ فساد المقدمة (لكل موجود مُوجِد) والصواب: (لكل حادِث مُحدِث) والله ليس بحادِث سبحانه.

وهذا المثال فيه نوع خطأ آخر، وهو عدم فهم قول المؤمنين.

٢ - عدم جمع الأدلة الواردة في الباب.

ويظهر هذا الأصل من الخطأ في باب الوجود الإلهي عند الملحدين الذين يتعلقون في إنكارهم ببعض الاعتراضات العقلية الضعيفة، ويتركون مقتضيات الأدلة العقلية الصحيحة الموصلة إلىٰ ضرورة وجود إله عظيم حكيم عليم خلق الكون وما فيه؛ فإنه ما من دليل عقلي يُذكر لإنكار وجود الله إلا وتجد فيه أصلا من أصول الخطأ السابق ذكرها، وتجد - في الوقت نفسه - ما يعارضه من أدلة المؤمنين العقلية علىٰ وجود الله، ولو أن المنكرين عملوا مقارنة بين الأدلة، ونظروا فيها جميعا نظر الفاحص المُنصف، لما تعلقوا بتلك الدلائل الضعيفة أمام البراهين العقلية القاطعة.

٣ - عدم فهم قول المؤمنين: أو تصوير القول المراد إبطاله علىٰ غير ما يتبناه أصحابه، ثم إقامة الدليل علىٰ بطلان القول المُحرّف.

مثال ذلك: قول المعترض: إنَّ المعجزات التي تُنقَل عن الأنبياء غير صحيحة؛ لأن العقل لا يُمكنه تصور وقوعها؛ إذ كيف يُفلَق البحر

بمجرد ضربه بالعصا، وكيف يُمكن أن يصعد إنسان بقواه الجسمية إلىٰ السماء في ليلة واحدة؟

والسبب في هذا الاعتراض هو تصوير القول المراد إبطاله علىٰ غير ما يتبناه أصحابه، فالمؤمنون بالنبوات لم يبنوا اعتقادهم بوقوع المعجزات علىٰ قدرات فائقة للأنبياء، وإنما بنوه بعد إيمانهم بأن الله هو الذي يُقدّرها، وأنه هو من خلق أصل الكون ودبّر ما فيه، فلا يُعجزه أن يشق البحر لنبيٍّ اصطفاه، ولا أن يصعد بخليله إليه وهو من خلق كل شيء.

* * *

ثالثاً:

«أصول الخطأ الأكثر انتشاراً في الشبهات المبنيّة على الدليل الحسي والتجريبي».

الشبهات المبنية على النظريات العلمية التي تنتمي إلى فضاء التجربة، يكثر فيها وقوع أربعة أصول من الخطأ، وهي:

١ - عدم ثبوت الدليل الذي تستند إليه الدعوى.

كثيرا ما يتعلق المعترضون على الوجود الإلهي بنظريات أو فرضيات لم يُتحقق من ثبوتها، وبعضها لا يزال في دائرة الافتراضات أو التخمينات، كفرضية الأكوان المتعددة، وبعضها قد تكون معتضدة بقرائن ولكنها لا تزال في دائرة الظن ويكون لها معارض أرجح منها كنظرية التطور، وهذا كله يجب أن يراعى في نقد خطاب المُشككين حين يعتمدون على هذا الباب.

٢ - انتفاء التلازم بين الدليل والمدلول.

سبق في هذا الكتاب بيان بعض الأمثلة الكاشفة عن وقوع هذا الخطأ في استدلالات الملحدين بالنظريات العلمية على إنكار وجود

الله ﷻ.

وأنت إذا تأملت المعطيات التجريبية في تلك النظريات فإنك لا تجد فيها إثباتا علىٰ نفي وجود الخالق ﷻ، بل غاية ما تجد فيها تفسير نشأة الكائنات أو طريقة عملها، وقد بيّنا ما في الاستدلال بذلك من الخطأ.

٣ - عدم وجود معيار مطّرد في اعتبار الأدلة، فيُستدَل بدليل في بابٍ ويُسقَط اعتباره في باب آخر دون اعتبار منهجي.

كثيراً ما يُصرّح الملحدون بأن المعرفة لا تُكتَسب إلا بالحس والتجربة لا بالعقل ولا بالخبر فضلاً عن الفطرة أو الإلهام. ثم إذا رأيت حقيقة استدلالاتهم علىٰ إنكار وجود الله لا تجدها تجريبية حسية، بل عقلية، فلا يوجد دليل حسي ينفي وجود الله تعالىٰ، وأما ما يستدلون به من نظريات فهم إنما ينتقلون فيها من المعطىٰ الحسي إلىٰ إنكار وجود الله عن طريق الاستنباط العقلي لا الحسّي.

وقد بينّا ما في هذا الانتقال من خطأ.

ثم نقول لهم: إذا كنتم قد اعتبرتم الدليل العقلي في باب إنكار وجود الله فما بالكم لا تعتبرونه فيما هو أظهر من ذلك في باب إثبات وجوده سبحانه؟ بل تتبرؤون - حينذاك - من كل دليل غير تجريبي؟ هذا اضطراب في المعايير ولا شك.

٤ - عدم اعتبار المُعارض الراجح.

قد يكون الدليل التجريبي الذي يستدل به المنكرون ظنياً، ثم

نجد في الباب ما يعارض مدلوله من القطعيات سواء أكانت من نفس نوع الدليل الذي استدل به الـمُنكر (أي الأدلة التجريبية) أو كانت من أنواع الأدلة الأخرىٰ (عقلية أو خبرية)، ثم لا نجد لها اعتباراً عندهم، فتراهم يُلقون إشكالهم وشبهتهم وكأنه لا يوجد في الباب ما يُعارضها مما هو أقوىٰ منها.

مثال ذلك: الاستدلال بنظرية التطور علىٰ إنكار وجود الله تعالىٰ.

وقد بينّا ما في الاستدلال به علىٰ الإنكار مِن خلل، ونزيد وجهًا من وجوه الخلل هنا، وهو عدم اعتبار الـمُعارض الراجح، فالنظرية ظنية ولو كان لها شواهد كثيرة، وأدلة وجود الله تعالىٰ قطعية، ومع ذلك لا ينظرون إليها ولا يعتبرونها، وهذا إشكال منهجي في استدلالهم.

***

خاتمة:

لم ينعقد عزمي علىٰ كتابة ما مضىٰ من وسائل كشف الخطأ في الاستدلال عامة، وفي الشبهات الفكرية خاصة، إلا بعد أن رأيت أنّ أكثر ما هو مكتوب في باب المغالطات وأخطاء الاستدلال لا يُوصل إلىٰ نتيجة مثمرة في التعامل مع الإشكالات العقدية والفكرية.

وقد اختصرتُ العبارة، وأكثرتُ من الأمثلة، واجتهدت في الاقتراب مما يفيد معرفته لا ما يؤدي إلىٰ بلادة الأذهان وكساد الفكر كما في بعض الكتابات التي تُعرِّف المعروف وتوضح الواضح وتعقد السهل وتطيل الطريق.

وقد يجد بعض رواد البرامج التأهيلية للدعاة إلىٰ الإسلام فيه ما ينفع، ويمكنهم أن يضربوا من الأمثلة علىٰ أصول الخطأ ما يتوافق مع المجال الدعوي الذي يشتغلون به.

وأسأل الله ﷻ أن يبارك في هذا الكتاب وأن يجعله ذخرا للمدافعين عن دينه وشريعته، ثم أسأله أن يجعله ذخراً لي عنده.

والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ محمد النبي الأمين، وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين ورضي عن صحابته الغر الميامين.